

سورة التوبة مدنيّة ، وهي مائة وثلاثون آية في المدني وتسع وعشرون ومائة في الكوفي

« ١ » قوله : (أئمة) حيث وقع ، قرأ الكوفيون وابن عامر بهمزيّن محققين . وقرأ الباقون بهمزة ، وبعدها ياء مكسورة كسرة (١) خفيفة .
وحجة من حَقَّقَ الهمزيّن أنه شبهها بهمزة (١٣٩ / ب) الاستفهام الداخلة على همزة أخرى في قولك : « أنذا ، أنفكا » ، فالهمزة المفتوحة الزائدة ، التي للاستفهام ، دخلت على همزة « إذا » ، وعلى همزة « إفك » التي هي فاء الفعل ، كذلك الهمزة المفتوحة الزائدة في « أئمة » ، دخلت على همزة « إمام » التي هي فاء الفعل (٢) ، فلما اشتبهت في الزيادة حَقَّقًا ، وكان الأصل في « أئمة » ألا يحقّق همزته الثانية ، لأن أصلها السكون ، لأنه جمع « إمام » على « أفعله » ، كحمار أحمره ومن شأن العرب ألا يجتمع (٣) مثلان متحركان إلا ويُدغمون الأول في الثاني ، إلا أن يكون الثاني للإلحاق ، فلا يُدغم ، أو يكون الاسم على « فَعَلَّ » فلا يُدغم ، فالذي هو للإلحاق نحو : مَهْدَدٌ ومَرَدَدٌ ، فهذا لا يُدغم ، لثلاينقص عمّا هو ملحق به ، لأنه ملحق بـ « جَعْفَر » . ولا إدغام في « جَعْفَر » . وكذلك يجب أن يكون ما ألحق به ، والذي هو على « فَعَلَّ » نحو : شَرَرٌ وطَلَلٌ ، فأصل « أئمة » أئمة ، ثم وجب الإدغام في المثليّن ، وهما الميمان ، فألّقت كسرة الميم الأولى على الهمزة الساكنة ، التي هي فاء الفعل ، وهي في الأصل همزة « إمام » ، إلا أنها تغيّرت في الجمع إلى السكون ، لأن فاء الفعل في الجمع ساكنة ، كالحاء من « أحمره » ، فلما ألّقت الكسرة على الهمزة الساكنة انكسرت ، فصارت لفظها كلفظ « أنذا » ، فحُمِلت في التحقيق محمّل « أنذا » وليست مثلها ، لأن كسرة الهمزة الثانية في « أنذا » أصلية ، وكسرة (٤) الهمزة الثانية من « أئمة » عارضة ،

(١) ب : « وكسرة » وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) قوله : « كذلك الهمزة . . الفعل » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٣) ب : « تجمع » وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) وله : « الهمزة . . . وكسرة » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

إذ أصلها السكون ، ومن الأصول ، في كلام العرب على ما قدّمنا ، أنه لا يُجمع بين همزتين في التحقيق ، إذا كانت الثانية ساكنة . وقد فعل ذلك في « أئمة » لأن الثانية ، وإن انكسرت ، فأصلها السكون ، فقد جمع بين تحقيق الهمزتين ، والثانية أصلها السكون ، فهو خارج عن الأصول ، محمول على شبه لفظه بلفظ « أئذا وأئفكا » . ولهذه العلة وجب أن تكون الهززة المكسورة ، في قراءة من خفّف ، ياء خفيفة الكسرة ، ولأن باب الساكنة في التخفيف البدل ، فجرت على أصلها في البدل بخلاف « أئذا وأئفكا » ، لأن كسرة الهززة ، في ذلك ، أصلية ، فجرت في التخفيف على أصل تخفيف المكسورة ، التي قبلها متحرك بينَ بينَ ، وقد تقدّم ذكر هذه الأصول^(١) فالقراءة بالتحقيق^(٢) في « أئمة » فيه من الضعف ما ذكرته لك .

« ٢ » وحجة من أبدل من الهززة المكسورة ياء خفيفة الكسرة ، ولم يحقق الهمزتين ، أنه لما كان يستبعد التحقيق في الهمزتين اللتين أصلهما^(٣) الحركة ، ويخفّف الثانية استئقالا لتحقيقهما ، فإذا وقعت همزتان [محققتان]^(٤) لا أصل للثانية في الحركة ، كان ذلك عنده أبعد من التحقيق ، إذ لا يوجد في كلام العرب همزتان محققتان ، والثانية ساكنة ، هذا أمر قد ترك استعماله العرب والقراء ، (١٤٠ / أ) وعلة ذلك أن الهمزتين في « أئمة » كلسة لا يُقدّر فيها أن الثانية من الهمزتين ، دخلت عليها الأولى ، فصارت ككلمتين^(٥) مثل ما يُقدّر في « أئذا وأأندرتهم » ، لأن الأولى دخلت على الثانية ، فصارت الهمزتان كأنهما من كلمتين ، فحسّن التحقيق [فيهما]^(٦) كما يحسن في الهمزتين من كلمتين ، وقد مضى ذكر هذا في علل تحقيق الهمز وتخفيفه ، فوجب أن لا يحقق الثانية في « أئمة » ، لأن أصلها السكون . ولما وجب تخفيفها خفّفت على ما يجب للساكنة من التخفيف وهو البدل ، فأبدل منها ياء مكسورة ، لأنها مكسورة ، كما يبدل منها ألف لو كانت ساكنة ، وعلى ذلك

(١) راجع «باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين» .

(٢) ب : «بالتحقيق» وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) ب ، ص : «أصلها» وتصويبه من : ر .

(٤) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٥) ب ، ص : «كلمتين» ورجحت ما في : ر .

(٦) تكملة موضحة من : ر .

جری : آدم وأتئی وأمن ، وشبهه • وقد مضى الكلام على هذا^(١) .

« ٣ » قوله : (لا أیمانَ لهم) قرأه ابن عامر بكسر الهمزة ، جعله مصدر « أمنتہ » من الأمان ، أي : لا يؤمنون [في]^(٢) أنفسهم ، وقيل معناه : لا يوفون لأحد بأمان يعقدونه له ، ويبعد في المعنى أن يكون من الإیمان ، الذي هو التصديق ، لأنه قد وصفهم بالكفر قبله ، فتبعد صفتهم بنفي الإیمان عنهم ، لأنه معنى قد ذكر إذ^(٣) أضاف الكفر إليهم ، فاستعماله بمعنى آخر أولى ، ليفيد الكلام فائدتين ، ودلّ على أنه من الأمان قوله عنهم : (لا یرقبون في مؤمنٍ إلا ولا ذمّة) « ١٠ » أي : لا يوفون لأحد بعهد ، ولا يحفظون ذمّام أحد • وقرأ الباقون بفتح الهمزة ، جعلوه جمع « يمين » ، ودلّ على ذلك قوله قبل ذلك : (إلا الذين عاهدتم) « ٧ » والمعاهدة بالأیمان تكون ، ودلّ على ذلك قوله : (ألا تقاتلون قوما نكثوا أیمانهم) « ١٣ » والفتح الاختيار^(٤) ، لأن المعنى عليه ، ولأن الجماعة عليه^(٥) .

« ٤ » قوله : (أن یعمروا مساجدَ الله) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتوحيد ، وجّهوا إلى المسجد الحرام ، بدلالة قوله : (وعمارة المسجد الحرام) « ١٩ » • وقرأ الباقون بالجمع ، على العموم ، لمنع المشركين من عمارة المسجد الحرام وغيره ، ودلّ على ذلك قوله : (إنما یعمروا مساجدَ الله) « ١٨ » وهو الاختيار^(٦) .

« ٥ » قوله : (وعشیرتکم) قرأه أبو بكر بالجمع ، لأن لكل واحد من المخاطبين عشيرة ، فجمع لكثرة عشائرهم ، وقرأه الباقون بالتوحيد ، لأن العشيرة واقعة على الجمع ، فاستغنى بذلك لخيفته ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه • وقد حكى الأخفش أن العرب لا تجمع عشيرة إلا [على]^(٧) عشائر ، ولا تجمع

(١) البصرة ١/٧٤ ، والنشر ١/٣٧٣ ، والحجة في القراءات السبع ١٤٩ ، وزاد المسير ٣/٤٠٤ ، وتفسير النسفي ٢/١١٨ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٩١ .

(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٣) ب ، ص : « إذا » وتوجيهه من : ر .

(٤) ر : « هو الاختيار » .

(٥) تفسير ابن كثير ٢/٣٣٩ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٣/ب .

(٦) التيسير ١١٨ ، وزاد المسير ٣/٤٠٧ ، وتفسير ابن كثير ٢/٣٤٠ ، وتفسير

النسفي ٢/١١٩

(٧) تكملة لازمة من : ص

بالألف والتاء سماعاً ، والقياس لا يمنع من جمعها بألف وتاء^(١) .

« ٦ » قوله : (عَزَيْرٌ ابنٌ) قرأه عاصم والكسائي « عزير » بالتنوين جعلاه مبتدأ و « ابنا » خبره ، فثبت التنوين فيه (١٤٠/ب) ، وقرأ الباقون بغير تنوين في « عزير » ، جعلوا « عزيرا » مبتدأ و « ابنا » صفة له ، فحذف التنوين فيه لكثرة الاستعمال . ولأن الصفة والموصوف كاسم واحد ، ويجوز أن يكون حذف التنوين لسكونه ، وسكون الباء من « ابن » وإثبات التنوين ، مع كون « ابن » صفة ، لا يحسن ، لأنه^(٢) مرفوض غير مستعمل ، وهو الأصل ، إذا جعلت « ابنا » خبراً أثبتت ألف الوصل في الخط في « ابن » ، فإذا^(٣) جعلته صفة لم تثبت الألف في الخط في « ابن » ، و « عزير » على هذا مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : عزير بن الله نبينا ، أو صاحبنا ، ويجوز أن يكون « عزير » ، مع حذف التنوين ، خبر ابتداء محذوف ، تقديره : صاحبنا عزير ، ونبينا عزير ، فإذا قدرت حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين ، جاز أن يكون « عزير » مبتدأ و « ابن » خبره ، كالقراءة الأولى ، وجاز حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لأنه مُشَبَّه بحروف اللين ، ألا ترى أن النون قد حذفت في « لم يك » ، كما حذفت الألف في « لم أبل »^(٤) ، وتبدل الألف من التنوين ، والاختيار حذف التنوين ، لأنه يجمع الوجهين ، وعليه أكثر القراء . واختار أبو عبيد التنوين على الصرف ، لأنه أعجمي خفيف ك « نوح ولوط » ، وتعقب عليه ابن قتيبة^(٥) ، واختار ترك التنوين ، لأنه أعجمي على أربعة أحرف ، وليس هو عنده تصغيراً ، إنما أتى في كلام العجم على هيئة التصغير ، وليس بتصغير ، والقول فيه

(١) زاد السير ٤١٢/٣ ، وتفسير النسفي ١٢١/٢ ، والمختار في معاني قراءات

أهل الأمصار ١/٤٥ .

(٢) ب : « كانه » وتوجيهه من : ص ، ر .

(٣) ب ، ر : « واذا » وبالفاء وجهه كما في : ص .

(٤) ب : « ألم أبل » ووجهه ما في : ص ، ر .

(٥) هو عبد الله بن مسلم أبو محمد ، صاحب فنون من علوم اللغة والقرآن ،

له تأليف شتى ، أخذ عن السجستاني وعنه ابن درستويه (ت. ٢٧٠ هـ) ، ترجم في أنبا،

الرواة ١٣٤/٢ ، ومراتب النحويين ٨٤

ما قدّمنا من العلة^(١) .

« ٧ » قوله : (يَضَاهِنُونَ) قرأه عاصم بهزمة مضمومة ، وكسر الهاء ، وقرأ الباقون بضمّ الهاء ، من غير همز ، وهو معتلّ اللام ، كقولك : « قاضون »^(٢) . وهما لغتان : يقال ضاهَيْتَ وضاهَيْتَ . وترك الهمز أكثر ، وهو الاختيار ، والمضاهاة المشابهة^(٣) .

« ٨ » قوله : (النَّسِيءُ) قرأه ورش بتشديد الياء ، من غير همز ، وذلك أنه خفّف الهزمة على ما يجب من الأصول المذكورة ، فلما أراد تخفيفها وجد قبلها ياء زائدة ، كياء « هنيئا » لأن قولك « نسيء » وزنه « فعيل » ك « هني » . فأبدل من الهزمة ياء ، وأدغم فيها الياء التي قبلها ، كقولك في تخفيف « خطيئة » « خطيئة » ، وقرأ الباقون بالهمز على الأصل ، لأنه « فعيل » من « أنسأته الدّين » أي أخرّته عنه ، فمعناه^(٤) أنهم أخرّوا حرمة شهر حرام ، جعلوا ذلك في شهر ليس بحرام ليبيحوا لأنفسهم القتال والغارات في الشهر الحرام . وقد كان ذلك محرما في الشهر الحرام وغيره ، ولكن كانت حرمة الشهر الحرام في ذلك أعظم ، والذنب فيه أكبر منه في غيره . و « النسيء » مصدر كالنذير والنكير ، والهمز فيه هو الاختيار ، لكون الجعاعة عليه ، ولأنه (١/١٤١) الأصل . وقد رُوِيَ عن ورش الهمز أيضا ، ولم أقرأ به^(٥) .

« ٩ » قوله : (يَضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا) قرأه حفص وحمزة والكسائي

(١) الحجة في القراءات السبع ١٥٠ . وزاد المسير ٤٢٣/٣ ، وتفسير النسفي ١٢٣/٢ ، والنشر ٢٦٩/٢ ، وكتاب سيويه ٣٣٠/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٩٢/ب .

(٢) ب : « ضاهون » وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) زاد المسير ٤٢٤/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٨٤ ، وتفسير ابن كثير ٣٤٨/٢

(٤) ب : « معناه » وبالفاء أرجح كما في : ص ، ر .

(٥) زاد المسير ٤٣٥/٣ ، وتفسير ابن كثير ٣٥٦/٢ ، وتفسير النسفي ١٢٥/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٨٦

بضمّ الياء ، وفتح الضاد ، على ما لم يُسمّ فاعله ، على معنى أن كبراءهم يحملونهم على تأخير حرمة الشهر الحرام ، فيضلونهم بذلك . وقرأ الباقون بفتح الياء ، وكسر الضاد ، أضافوا الفعل إلى الكفار ، لأنهم هم الضالون في أنفسهم بذلك التأخير ، لأنهم يَحِلِّتُونَ ما حرّم الله من الشهور^(١) .

« ١٠ » قوله : (أن تُقبَل مِنهم نفقاتهم) قرأه حمزة والكسائي بالياء ، على التذكير ، لأن النفقات تأنيثها غير حقيقي ، ولأنه قد فرّق بينها وبين الفعل بـ « منهم » ، ولأن النفقات أموال ، فكأنه قال : إن يقبل منهم أموالهم ، فحمل على المعنى فذكر . وقرأ الباقون بالتاء ، لتأنيث النفقات ، إذ قد أسند الفعل إليها ، وهو الاختيار ، لأنه ظاهر اللفظ ، ولأن عليه الجماعة^(٢) .

« ١١ » قوله : (قل أذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ) قرأه نافع بإسكان الذال ، حيث وقع ، على التخفيف ، لاجتماع ضمتين لازمتين كـ « طُنْبٌ وطُنْبٌ وعُنُقٌ وعُنُقٌ » . وقرأ الباقون بالضم على الأصل ، وحسن ذلك لقلّة حروف الكلمة ، وهو الاختيار ، لأن عليه الجماعة^(٣) ولأنه الأصل^(٤) .

« ١٢ » قوله : (ورحمةٌ لِّلَّذِينَ) قرأ حمزة « ورحمةٍ » بالخفض ، وقرأ الباقون بالرفع .

وحجة من رفع أنه عطفه على « أذن » ، فالمعنى : قتل محمد^(٥) أذن خير لكم ورحمة ، أي : هو رحمة ، أي : هو مستمع خير وهو رحمة ، فجعل النبي الرحمة ، لكثرة وقوعها به ، وعلى يديه كما قال تعالى ذكره : (وما أرسلناك إلا رحمةً لِّلْعَالَمِينَ) « الأنبياء ١٠٧ » ويجوز أن يكون الرفع على إضمار مضاف

(١) ص : « الشهر » ، انظر التبصرة ٧٤/ب . والحجة في القراءات السبع ١٥١ ، وزاد المسير ٣/٣٦٦ . والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٥/١ - ب .
(٢) ص ، ر : « الجماعة عليه » . انظر زاد المسير ٣/٥١ . وتفسير النسفي ١٣٠/٢ . والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥٤/ب .
(٣) ض ، ر : « الجماعة عليه » .
(٤) زاد المسير ٣/٦١١ .
(٥) ص ، ر : « يا محمد » .

محدوف ، تقديره : قل هو أذن خير لكم ، وهو ذو رحمة .

« ١٣ » وحجة من قرأ بالخفض أنه عطفه على « خير » ، أي : هو أذن خير وأذن رحمة ، لأن الخير هو الرحمة ، والرحمة هي الخير ، وجاز أن نخبر عن الخير والرحمة بالاستماع ، وإن كانا لا تستمان ، لأن المعنى مفهوم أن المراد به المخبر عنه ، وهو النبي عليه السلام ، ولا يحسن عطف « رحمة » على المؤمنين ، لأنه يصير المعنى : ويؤمن لرحمة^(١) ، إلا أن يجعل الرحمة القرآن ، وتكون اللام زائدة ، فيصير التقدير : ويؤمن رحمة ، أي يصدق رحمة ، أي القرآن ، أي يصدق القرآن^(٢) .

« ١٤ » قوله : (إن نَغَفُ عن طائفةٍ مِّنْكُمْ تُعَذِّبُ طائفةً) قرأ عاصم « نغف » بنون مفتوحة ، وضم الفاء ، « تعذب » بنون مضمومة ، وكسر الذال ، « طائفة » [الثانية]^(٣) بالنصب . وقرأ الباقون « يعف » بياء مضمومة ، وفتح الفاء ، « تعذب » بتاء مضمومة ، وفتح الذال ، « طائفة » بالرفع .

وحجة (١٤١/ب) من قرأ بالنون أنه أسند الفعلين إلى الإخبار عن الله جلّ ذكره ، يخبر تعالى ذكره عن نفسه بذلك ، ففي « نغف » ضمير يرجع إلى الله جلّ ذكره ، وكذلك في « تعذب » ، ونصب « طائفة » بوقوع العذاب عليها .

« ١٥ » وحجة من قرأ بالياء والتاء أنه حمل الفعلين على ما لم يسمّ فاعله . ف « عن طائفة » في موضع رفع مفعول ما لم يسمّ فاعله ، لأن « عفا » لا يتعدى إلا بحرف جر ، ويجوز أن تُضمر المصدر وتقييمه مقام الفاعل ، و « طائفة » مفعول ما لم يسمّ فاعله ل « تعذب » ، والتاء جيء بها لتأنيث الطائفة ، إذ قد أسند الفعل إليها ، فقامت مقام الفاعل ، والاختيار ما عليه الجماعة من الياء والتاء ، ورفع

(١) ب : « الرحمة » وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٥٢ ، وتفسير النسفي ١٣٣/٢ ، والمختار في

معاني قراءات أهل الأمصار ٤٥/ب - ١/٤٦ .

(٣) تكملة موضحة من : ص ، ر .

« طائفة » (١) .

« ١٦ » قوله : (دائرةُ السَّوءِ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم السين ، ومثله في الفتح (٢) ، وقرأ الباقون بالفتح فيهما .

وحجة من ضمّ السين أنه جعل « السوء » يراد بها الهزيمة والشر والبلاء ، فتقديره : عليهم دائرة الشر والهزيمة والبلاء والضرر ، يقال : هو رجل سوء وسوء ، أي : رجل شر ، وجند هزيمة .

« ١٧ » وحجة من فتح السين أن « السَّوء » بالفتح الرداءة (٣) والفساد . والمعنى : عليهم دائرة الفساد ، وأكثر ما يقال : هو رجل سوء ، بالفتح ، ويبعد الضم ، وقد أجمعوا على قوله : (ظَنَّ السَّوءِ) « الفتح ٦ » بالفتح ، وأكثر العرب على فتح السين في [قولهم] (٤) : هو رجل سوء ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه (٥) .

« ١٨ » قوله : (قَرَبَةٌ لَّهُمْ) « ٩٩ » قرأ ورش بضمّ الراء ، وأسكن الباقون ، والضم هو الأصل ، والإسكان للتخفيف كما يخفف في : كَتَبَ ورُشِلَ . « ١٩ » قوله : (تَحْتَهَا) قرأ ابن كثير بزيادة « من » وذلك في رأس المائة الآية ، وكذلك هي في مصحف أهل مكة . وقرأ الباقون بغير « من » ، وكذلك هي في جميع المصاحف ، غير مصحف أهل مكة (٦) .

« ٢٠ » قوله : (إِنْ صَلَاتِكَ سَكَنْ) قرأ حفص وحمزة والكسائي بالتوحيد ، وفتح التاء . وقرأ الباقون بالجمع ، وكسر التاء . وحجة من وَحَدَ أَنْ « الصلاة » بمعنى الدعاء ، والدعاء صنف واحد ،

(١) التيسير ١١٨ - ١١٩ ، والنشر ٢/٢٦٩ - ٢٧٠ ، وزاد المسير ٣/٤٦٥ ، وتفسير النسفي ٢/١٣٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٦ .

(٢) حرفها هو (٦٦) ، وسيأتي فيها ، الفقرة « ١ » .

(٣) ص ، ر : « بمعنى الرداءة » .

(٤) تكلمة موضحة من : ص ، ر .

(٥) التيسير ١١٩ ، والنشر ٢/٢٧٠ ، وزاد المسير ٣/٤٨٨ ، وتفسير النسفي

٢/١٤٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٦/ب .

(٦) زاد المسير ٣/٤٩١ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/ب ، والمصاحف ٤٧ .

وهي^(١) مصدر ، والمصدر يقع للقليل والكثير بلفظه . وقد أجمعوا على التوحيد في قوله : (وما كان صلاتهم عند البيت) « الأتفال ٣٥ » ومثله الاختلاف والحجة في هود في قوله : (أصلواتك) « ٨٧ » ومثله في الحجة في قوله : (على صلواتهم) في المؤمنين « ٩ »^(٢) إلا أن حمزة والكسائي قرآه بالتوحيد ، فخرج عنهما حفص إلى الجمع^(٣) .

« ٢١ » وحجة من جمع أنه قدّر أن الدعاء تختلف أجناسه وأنواعه ، فجمع المصدر لذلك ، كما قال : (إن أنكر الأصوات) « لقمان ١٩ »^(٤) .

« ٢٢ » قوله : (مرّجون) قرآه نافع وحفص وحمزة والكسائي بغير همز ، وهمز الباقون ، وكذلك : (ترجي) في الأحزاب « ٥١ » (١٤٢/أ) . وحجة من لم يهمز أنه جعله من « أرحيت الأمر » [يعني]^(٥) أقرته ، وهي لغة قريش والأنصار ، وأصله « مرجيون » ، فلما انضمت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، وبعدها واو ساكنة ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقيت فتحة الجيم ، تدلّ على الألف المحذوفة : فهو مثل قوله تعالى : (وأتمّ الأعلون) « آل عمران ١٣٩ » اعتلاهما واحد ، وقد يجوز أن يكون أصله الهمز ، لكن سهلت الهمزة ، فأبدل منها ياء مضمومة ، ثم أعلّ على ما ذكرنا ، والأول أحسن وأقوى . « ٢٣ » وحجة من همز أنها لغة تميم وسفلى قيس ، ومعناه التأخير مثل الأولى^(٦) وقد قال المبرد : إن من لم يهمز جعله من « رجا يرجو » ، وهو قول شاذ ، ومثله الحجة في همز : (ترجي من تشاء) ، وترك همزه^(٧) .

(١) ص : « أصناف وهي » ، ب . ر : « وهو » ورجحت التانيث كما في : ص .

(٢) سيأتيان كلا في سورتته ، الفقرة « ٢٤ » وبأول الأخرى .

(٣) قوله : « ومثله في الاختلاف ... الجمع » سقط من : ص .

(٤) زاد المسير ٤٩٦/٣ ، وتفسير ابن كثير ٣٨٦/٢ ، وتفسير النسفي ١٤٤/٢ ،

وتفسير غريب القرآن ١٩١

(٥) تكلمة موضحة من : ر .

(٦) ب : « الآن » وتصويبه من : ر .

(٧) قوله : « قوله مرجون قرآه ... وترك همزه » سقط من : ص ، وانظر زاد

المسير ٤٩٧/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٩٢

« ٢٤ » قوله : (والذين اتخذوا) قرأ نافع وابن عامر « الذين » بغير واو ، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام ، جعلوه مستأنفا ، وأضمروا الخبر : أو جعلوه^(١) خبرا ، وأضمروا المبتدأ ، ولا يحسن أن يكون « الذين » في هذه القراءة بدلا من « وآخرين » لأن « آخرين » ترجى لهم التوبة . و « الذين اتخذوا » لا ترجى لهم توبة لقوله : (لا يزال بُنيانهم) إلى قوله (إلى أن تقطع قلوبهم) « ١١٠ » . فالقراءتان مختلفتان في المعنى . وقرأ الباقون بالسواو لأنها كذلك في مصاحفهم ، فهو معطوف على قوله : (ومنهم من عاهد الله) « ٧٥ » أي : « منهم من عاهد الله ، ومنهم من يكلمك ، ومنهم الذين يؤذون النبي ، ومنهم آخرون مرجون ، ومنهم الذين اتخذوا مسجدا »^(٢) .

« ٢٥ » قوله : (أفمن أسس بنيانه) ، « خير أم من أسس بنيانه » قرأهما نافع وابن عامر بضم الهمزة ، وكسر السين الأولى ، ورفع « البيان » على ما لم يسم فاعله ، فأضاف الفعل إلى « البيان » ، فارتفع به . وقد أجمعوا على الضم في قوله : (لمسجد أسس على التقوى) « ١٠٨ » فأضاف الفعل إلى المسجد ، ففي « أسس » ضمير والمسجد هو البيان بعينه ، فلذلك حُسن رفع البيان . وقرأ الباقون بفتح الهمزة والسين ونصب البيان ، أضافوا الفعل إلى « من » في قوله : (أفمن ، وخير أم من) ففي الفعلين ضمير « من » ، وهو صاحب البيان . ويقوّي ذلك أنه قد أضيف « البيان » إلى ضمير ، وهو الهاء في « بنيانه » ، وهو صاحب « البيان » ، فكما أضيف « البيان » إلى « من » كذلك يجب أن يضاف الفعل إليه . و « البيان » مصدر كالغفران ، وهو بمعنى المبني ، كالخلق الذي هو بمعنى المخلوق . ويجوز أن يكون « البيان » جمع

(١) ب : « وجعلوه » وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) التبصرة ١/٧٥ ، والنشر ٢/٢٧١ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٤ ، وزاد المسير ٣/٤٩٨ ، والمصاحف ٤٣ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٩٩ .

بنيانه كثرة وثمر^(١) .

« ٢٦ » قوله : (على شفا جُرْفٍ) قرأه أبو بكر وابن عامر وحمزة بإسكان الراء تخفيفاً كـ « قرية » . وقرأ الباقون بالضم على الأصل، و« الجرف » ماتجَرَّف من الوادي في السيل ، وهو مثل، وقد ذكرنا إمالة « هار »^(٢) (١٤٢/ب) ونحوه ، وأصل « هار » « هاور » ثم قلب ، فصارت الواو في موضع الراء ، وانقلبت ياء ، إذ ليس^(٣) في كلام العرب اسم آخره واو قبلها متحرك ، فأذهبا للتونين مثل « غازوداع » ، ويدل على أنه من الواو قولهم : تهور البناء إذا تساقط . وقد قالوا : تهير . وحكى الأخفش : هيرت تهارك « خفت تخاف » ، وكثير من العرب يُجري « هار » على الحذف مجرى السالم ، فيرفعه في موضع الرفع وينصبه في موضع النصب بخلاف « قاض وغاز » ، ومنهم من يجريه مجرى « قاض وغاز » مخفوضاً في الرفع والخفض ، مفتوحاً في النصب منوئاً . وفي الحديث : « حتى تهوّرَ الليل »^(٤) .

« ٢٧ » قوله : (إلا أن تقطع قلوبهم) قرأه حفص وابن عامر وحمزة بفتح التاء ، وقرأ الباقون بضم التاء .

وحجة من قرأ بفتح التاء أنه جعله فعلاً لـ « القلوب » ، فرفعها به ، لأنها هي المتقطعة بالبلاء ، فهو محمول على معنى « تبلى قلوبهم فتقطع » ، وبنى الفعل

(١) ب : « كتمرة وتمر » ، ر : « بنيانة كثيرة » ورجحت ما في : ص . وانظر الحجة في القراءات السبع ١٥٣ ، وزاد المسير ٥٠١/٣ .

(٢) راجع « باب أقسام العلل » .

(٣) ب : « وليس » ورجحت ما في : ص ، ر .

(٤) قوله : « منونا وفي ... الليل » سقط من : ر ، وعن ابن الأعرابي : مضى هير من الليل أي أقل من نصفه انظر اللسان « هير » ، وصحيح مسلم « كتاب المساجد » « باب استحباب القنوت » ، وانظر ما تقدم أيضاً في الحجة في القراءات السبع ١٥٣ ، وزاد المسير ٥٠٢/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٩٢ ، وتفسير النسفي ١٤٦/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٩٩ .

عنى « تفعل » ، لكن حذف إحدى التاءين لاجتماع المثلين بحركة واحدة ، وماضيه « تقطعت » فهي « تقطع » .

« ٢٨ » وحجة من ضمّ التاء أنه بنى الفعل للمفعول ، فرفع « القلوب » لمقامها مقام الفاعل ، والفعل في الأصل مضاف إلى المقطع لها المثلي لها ، فلما حذف من اللفظ ولم يسم قامت « القلوب » مقامه ، فارتفعت بالفعل ، فالمعنى : إلا أن تقطّع قلوبهم بالموت والبلاء . وفي حرف أبيّ « حتى الممات » . و « البيان » مصدر في معنى المبني ، على ما ذكرنا ، وماضي الفعل في هذه القراءة « قطع » ، تقول : قطعت القلوب فهي تقطع . وقد ذكرنا (فيقتلون ويقتلون) « ١١١ » في آل عمران وعلته (١) .

« ٢٩ » قوله : (أو لا يرون) قرأ حمزة بالتاء ، على المخاطبة من الله للمؤمنين ، والتنبيه لهم على ما يعرض للمنافقين من الفتن ، وهم لا يزدجرون بها عن نفاقهم . وقرأ الباقون بالياء على (٢) الإخبار عن المنافقين لتقدم ذكرهم ، وفي الكلام معنى التوبيخ لهم ، والتفريع على تماديهم على نفاقهم مع ما يرون من الفتن والمحن في أنفسهم ، فلا (٣) يتوبون من نفاقهم ، ويكون « يرى » [من] (٤) رؤية (٥) العين أو من رؤية القلب ، وتسدّ « أن » سد المفعولين ، وكونه [من] (٤) رؤية العين أحسن ، لأنه علم لا يدخله ريب ، فذلك أقوى عليهم في الحجة ، والياء الاختيار : لأن الجماعة عليه ، ولأن رؤيتهم لما يحلّ بهم أعظم في الحجة عليهم

(١) راجع سورة آل عمران ، الفقرة « ٩٤ » ، وسورة الأنعام ، الفقرة « ٧٩ » ، وانظر أيضا التيسير ١٢٠ ، وزاد المسير ٥٠٣/٣ ، وتفسير النسفي ١٤٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٦/ب - ٤٧/أ .

(٢) ب : « عن » وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) ص ، ر : « ثم لا » .

(٤) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٥) ب : « برؤية » .

من رؤية غيرهم لما يحلّ بهم^(١) .

« ٣٠ » قوله : (كَادَ يَزِيغُ) قرأه حفص وحمزة بالياء ، على تذكير الجع : كما قال : (وقال نِسوة) « يوسف ٣٠ » وفي « كاد » إضمار الحديث ، فارتفعت « القلوب » بـ « يزيغ »^(٢) ، ولأجل هذا الإضمار (١/١٤٣) جاز أن يلي « يزيغ » كاد ، كأن ذلك المضمّر حالّ بينهما ، وصارت « يزيغ قلوب » خبر « كاد » ، ويجوز أن ترتفع « القلوب » بـ « كاد » ، ويقدر في « يزيغ » التأخير ، والتقدير : من بعد ما كادت قلوب فريق منهم تزيغ ، وهذا التقدير في قراءة من قرأ بالياء يحسن ، وهم الباقيون من القراء غير حمزة وحفص : لتأخير الفعل به بعد المؤنث ، وجاز تقديم « تزيغ » إلى « كاد » كما جاز تقديم خبر كان في قولك : كان قائماً زيد ، لكن التقديم مع الفعل فيه قبح ، لو قلت : كان يقوم زيد . على أن تجعل « يقوم » خبر كان ، و « زيد » اسمها قبح ، لأن الفعل يقوى فيعمل في الاسم بعده ، وإنما يحسن هذا على أن تضر^(٣) في « كان » الحديث أو الخبر ، وتكون الجملة من الفعل والفاعل خبر كان ، وقد اختلف في نحو هذا في قوله تعالى (وأنه كان يقول سفيهاً) « الجن ٤ » فقيل : إن في كان اسمها ، أي : كان الحديث أو الأمر أو الخبر يقول سفيهاً . فالجملة من الفعل والفاعل على الخبر . وقيل : بل « سفيهاً » اسم كان ، و « يقول » خبر مقدّم على الاسم ، وفيه بعد .

وحجة من قرأ بالياء أنه أثبت لتأنيث الجماعة كما قال : (قالت الأعرابُ) « الحجرات ١٤ » . والكلام على « كاد وتزيغ » مثلما تقدّم ، وهو الاختيار ،

(١) زاد المسير ٥١٩/٣ ، وتفسير ابن كثير ٤٠٣/٢ ، وتفسير النسفي ١/١٥١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٧ .

(٢) ب : « وتزيغ » ، ص : « لتزيغ » وتصويبه من : ر .

(٣) ب ، ص : « تضم » وتصويبه من : ر .

- لأن الجماعة عليه^(١) .
 « ٣١ » فيها ياءا إضافة قوله : (معيَ أبدا) « ٨٣ » أسكنها أبو بكر
 وحمزة والكسائي^(٢) .
 قوله : (معيَ عدوًّا) « ٨٣ » فتحها حفص . ليس فيها ياء محذوفة^(٣) .



(١) الحجة في القراءات السبع ١٥٤ ، وزاد المسير ٥١٢/٣ ، وتفسير النسفي ١٤٩/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٩٩/ب .
 (٢) ص : «الكسائي وابن عامر» وهو غلط .
 (٣) التبصرة ١/٧٥ ، والتيسير ١٢٠ ، والنشر ٢٧١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٧ .